مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: دول الخليج العربي من التعاون الى الاتحاد
اسم الكاتب: م.م. هدى هادي محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/282
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دول الخليج العربي من التعاون الى الاتحاد

م.م. هدى هادي محمود(*)

ملخص البحث

أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الوحيدة في النظام العربي التي تمكنت من صياغة رؤية استراتيجية لها أبعادها وأهدافها،وذلك لما حققته من انجازات كبيرة ساهمت بشكل كبير في تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية و الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي الست من خلال توحيد السياسات الاقتصادية والمشاريع و المؤسسات المشتركة.

ومما لا شك فيه أن اقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربي الست , قد حقق أمنية غالية طالما تطلع اليها قادة و شعوب المنطقة تتمثل في اعتماد دول المجلس على نفسها من أجل بناء قوة ذاتية تتكفل بقطع الطريق على كل تدخل في شؤون المنطقة , و تنأى بالمنطقة عن صراع القوى الكبرى , و تضمن دعم مقومات النهضة الشاملة لها والمسيرة الوحدوية لدولها و بصورة خاصة تكاملها الاقتصادي.

Abstract

The Gulf Cooperation Council (GCC) is the only one in the Arab system, which has been able to formulate a strategic vision with its dimensions and objectives, and that for its great achievements have contributed significantly to the development of the external and internal economic relations of the Gulf Cooperation Council six through the consolidation of economic policies, projects and joint institutions .

There is no doubt that the establishment of the Cooperation Council for the Arab Gulf States six, has made security expensive as long as the aspiration to them the leaders and peoples of the region is the adoption of the GCC countries on itself in order to build a self strength ensures cut off the road to all interference in the affairs of the region, and distancing the region for Major powers conflict, and ensure the support of elements of the comprehensive renaissance and her march to unity and in particular its economic integration.

المقدمة

(*) كلية الحقوق، جامعة الموصل.

لم تكن فكرة توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد ليمثل مفاجأة، بل إنه يأتي في الواقع كضرورة لتلبية احتياجات داخلية لشعوب دول المجلس، وبالقدر نفسه، فهو يأتي لمواجهة تحديات وتحولات خارجية إقليمية ودولية.

من هنا، كانت دول المجلس تستشعر أهمية قيام هذا الاتحاد، مما جعل قادتها يهتمون بهذا التوجه منذ انطلاقة مجلس التعاون الخليجي عام 1981 ، والذي جاء ليمهد لاتحاد هذه الدول المتجانسة في العادات والتقاليد واللغة والدين، والتي يجمعها موقع جغرافي متلاصق دون حواجز، ناهيك عن تشابهها من حيث طبيعة الأنظمة السياسية، والنمط الاقتصادي والاجتماعي، وصلات القرابة والمصاهرة، والعلاقات القبلية، ومن أجل ذلك، بدأت هذه الدول خطوات مهمة على صعيد الاتحاد، سواء ضمن منظومة مجلس التعاون الذي قطع شوطاً كبيراً في تحقيق بعض الإنجازات، أو ما قد يتحقق من مكاسب أكبر في حالة التحول إلى الاتحاد.

ومن الواضح أن هذا الاتحاد سوف يكون عامل استقرار في منطقة غير مستقرة، كما أنه سيضمن التوازن على ضفتي الخليج، بل إنه سيدعم العمل العربي المشترك الذي وصل إلى أقل من الحد الأدنى، حيث أثبتت تجربة مجلس التعاون أنها تصبّ في صالح العمل العربي المشترك، ولم تكن يوماً على حسابه.

أهمية الدراسة :

تنطلق أهمية هذه الدراسة استعراض الجوانب والمتغيرات الامنية والسياسية والاقتصادية لدول الخليج العربي للخروج بتصور ونتيجة متكاملة عن التطورات التي تشهدها منطقة الخليج بما يحقق الاستمرارية والديمومة والاندماج السياسي بين أعضائه.

فرضية البحث :

يعد العامل الأمني في المنطقة من أهم وأبرز العوامل المؤثرة في قيام التجربة وسبب رئيس لاستمراريتها، وكلما تدعمت ركائز التعاون والعمل التكاملي بين أعضاء المجلس، أدى ذلك إلى إحداث نقلة نوعية في مسار العمل التكاملي المشترك لدول الخليج العربية.

مشكلة البحث:

يعالج البحث إشكالية من خلال الأسئلة التالية :

1- ما هي أسباب استمرارية وديمومة التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

2- ما هي أبرز وأهم الدوافع والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

ماهي أبرز وأهم الآفاق المستقبلية التي يمكن رصدها لمستقبل هذه التجربة التكاملية؟

هيكلية البحث :

قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مجلس التعاون لدول الخليج المرحلة التأسيسة حتى عام 2011، في حين تصدى الثاني إلى الاتحاد الخليجي الفكرة والتداعيات ، اما المبحث الثالث فخصص لدراسة الافاق المستقبلية للاتحاد الخليجي ، ثم الخاتمة واهم المصادر والمراجع التي تناولها البحث .

المبحث الأول

مجلس التعاون لدول الخليج العربي

(المرحلة التأسيسية حتى عام 2011)

جاء قيام التعاون لدول الخليج العربي امتدادا للتعاون القديم بين اعضائه، وانطلاقًا من أهميتها وارتباطها ببعضها البعض برزت أهمية وجود كيان جماعي يعبِّر عن المصالح المشتركة لتلك الدول ويتفاعل مع الأحداث الإقليمية والدولية المحيطة تأثيرًا وتأثرًا، واستجابة لبعض المتغيرات والمعطيات الإقليمية والدولية[1] الأمر الذي دفع بتلك الدول لاتخاذ خطوات عاجلة سبقتها عقد لقاءات واجتماعات لتشكيل إطار جديد يمكن إن يكون أساسا للتعاون والعمل المشترك فيما بينها.

المطلب الأول : دوافع تأسيس مجلس التعاون الخليجي

أنشئ مجلس التعاون الخليجي نتيجة للظروف التي شهدتها منطقة الخليج العربي عام 1979. 1980 ، والتي دفعت بالدول الست إلى الإسراع في اتخاذ قرار تأسيس المجلس وإعلان تشكيلهُ عام 1981.

1- الدافع السياسي والأمني:

تمثل دول مجلس التعاون الخليجي تركيبة سياسية متجانسة ،تجمعها التجربة التاريخية ، ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة اللغة العادات والتقاليد، لذلك برزت أهمية وجود كيان جماعي يعبر عن المصالح المشتركة لتلك الدول ويتفاعل مع الاحداث الإقليمية والدولية والمخاطر التي قد تتسلل عبر حدودها[2]

ان الوضع الجيوستراتيجي المجاور لدول الخليج العربي لايران كان له التأثير البالغ في دول الخليج الى تأسيس المجلس خاصة بعد سقوط حكم الشاه واعلان الجمهورية الاسلامية عام 1979م في ايران ، لكن هذا التحول الديناميكي في ايران بدَّل هاجس الخوف من نظام الشاه الى الخوف من زحف المؤثرات الشيعية الى دول الخليج العربية [3]

لقد أعدت إيران مخططات لتكوين قوى سياسية للمساعدة في تصدير الثورة الإسلامية، وقد اتهمت أنظمة الخليج العربي إيران بتحريضها المواطنين الشيعة ومحاولة قلب أنظمة الحكم القائمة وذلك بتقديم المساعدات العسكرية والتدريب العسكري لهم ، ففي كانون الأول/ 1981 جرت محاولة لقلب نظام الحكم في البحرين بدعم من إيران وقد تم إحباطها من قبل السلطات فضلا عن استمرار إيران باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وتجديد الادعاءات بالمطالبة بالبحرين ،لذا فان الثورة أسهمت في زيادة الشعور والحاجة للتعاون فهي لا تعترف بالبحرين دولة مستقلة بل باعتبارها جزء من أراضيها.[4]

لقد اسهمت الحاجة الى الأمن الجماعي الاقليمي في تاسيس مجلس التعاون الخليجي، فقد شكل الأعضاء المنتمون اليه قوة عسكرية للدفاع المشترك هي الأولى من نوعها في تأريخ المنطقة ، نتيجة لازدياد الصراع العسكري في المنطقة ، تمثل باندلا ع الحرب العراقية – الايرانية التي ادت الى فقدان كل من ايران والعراق أهليتها للقيام بدور

"شرطي الخليج" مما ادى الى تغيرات بنيوية في النظام الأقليمي ، ودفع بدول الخليج العربي الى تركيز الاهتمام على مسألة الاستقرار والامن في المنطقة [5].

من جهة اخرى فان انقسام العالم العربي ازاء خطوات التسوية العربية–الاسرائيلية ؛ قد عرَّض مفاهيم الأمن القومي العربي للخطر ،مما اثار شعوراً بالفراغ الأمني وجعل الحاجة ملحة الى اطار للتشاور ودراسة المواقف والمصالح بين دول الخليج العربية [6].

وهناك عامل مضاف، فإذا كانت ثلاث من دول الخليج العربي خاضعة للسيطرة البريطانية ولم تخرج منها بريطانيا الا في عام 1971 ، وحينذاك تم الاتفاق على صيغ اقامة الدول لاسيما البحرين والامارات وقطر اما عمان فكانت تتمتع باستقلال نسبي والمملكة العربية السعودية والكويت كانت مستقلة ولها انظمتها السياسية المتكاملة .

اتخذت دول الخليج العربي خطوات مهمة وفاعلة لتعزيز التعاون حول إمكانية تبادل المعلومات في مجال الأمن وتوثيق التعاون بين الوزارات الداخلية للدول الست التي أنشأت فيما بعد مجلس التعاون الخليجي ، علاوة على ذلك فقد أجرت هذه الدول مناورات عسكرية في السعودية عام 1979[7]

من جهة اخرى استطاع مجلس التعاون تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول الاعضاء من اجل تحقيق التكامل بين اجهزتها الامنية ولعل التطور الابرز في هذا الصدد اقرار دول المجلس للاستراتيجية الامنية الشاملة عام 1987 فضلاً عن التشريع النموذجي لمكافحة المخدرات عام 1998 بالاضافة الى مشروع النظام الموحد لمنع الجرائم ومراقبة المشبوهين في دول المجلس[8].

يتضح لنا أن ترابط المؤسسات الخليجية كان قائما بالفعل ولا ينقصه سوى هيكل تنظيمي ، لذا فان قيام مجلس التعاون الخليجي في 25/ أيار / 1981، لم يكن إلا تأكيدا واستمرارا للتعاون القائم في كافة المجالات .

الدافع الأقتصادي :

تتميز دول الخليج العربية الست بتماثل الوضع الاقتصادي الى حد كبير مع تطلع كل منها الى تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل والرغبة الجادة في ايجاد قاعدة صناعية قوية ومتنوعة[9].

من جانب اخر ظلت السياسة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي ازدواجية الى حد كبير، حيث ارتفع المتوسط السنوي لمعدل النمو في عرض النقود (بتعريفة الواسع ويشمل الودائع بالعملة الاجنبية) لكل الدول من 8,8% خلال الفترة 1998-2002 الى 24,5% في عام 2005 اي باكثر من ثلاثة اضعاف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول في نفس العام ، عموماً يلاحظ ان الدول التي شهدت معدلات عالية للنمو في عرض النقود قد سجلت ايضاً معدلات عالية من التضخم باعتبار ان معدل التضخم قد بلغ في المتوسط 3,0 لعام 2005 لكل الدول، وبذلك يكون العرض الحقيقي للنقود قد سجل نمواً بمعدل 17% في نفس العام ، وهو اكبر من ضعفي متوسط النمو في الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام[10].

جدول رقم (1)

معدلات النمو السنوي لعرض النقود (بتعريفه الواسع) لدول مجلس التعاون الخليجي (1998-2005)

القطر	2002-1998 (متوسط)	2002	2003	2004	2005	2006	2006-2003 (متوسط)
البحرين	10.1	10.3	6.3	4.2	22.0	14.1	11.4
الكويت	4.9	4.8	8.7	12.1	15.6	5.7	9.2
عمان	6.3	5.2	2.5	4.0	21.2	18.9	10.4
قطر	12.3	7.6	4.8	20.8	42.9	-2.0	14.8
السعودية	7.0	15.2	8.2	19.1	11.4	10.7	12.9
الإمارات	12.4	15.6	16.1	23.2	33.8	26.6	23.1
المتوسط	8.8	9.8	7.6	13.9	24.5	12.3	13.6

- المصدر // تقرير صندوق النقد الدولي عام 2006

اما على مستوى القطاع الخارجي ، فقد سجل فائض الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي زيادة مستمرة ، إذ بلغ صافي ذلك الحساب في المتوسط حوالي 29.0% من الدخل القومي لكل الدول في عام 2006 وذلك بفضل الزيادة الكبيرة في اسعار وانتاج النفط فضلاً عن التحسن في شروط التبادل التجاري لتلك الدول . وتعكس هذه الفوائض في الحساب الجاري المعدلات العالية لادخار عائدات النفط ، التي بلغت ثلثي الزيادة في تلك العائدات ، الامر الذي يعززه ايضاً اعتدال معدلات نمو الواردات التي تقلصت نسبتها في الناتج المحلي الاجمالي ، ونتيجة لتلك التطورات تراكمت الاحتياطات النقدية في دول المجلس لتصل اكثر (222) بليون دولار في العام 2006 [11].

الدافع الأجتماعي:

أن انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يكن وليد اللحظة ، بل كان تجسيداً مؤسسياً لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي ممتد؛ حيث تتميز دول المجلس بعمق الروابط الدينية والثقافية ، والتمازج الأسري بين مواطنيها ، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة والتي يسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطاً بين سكان هذه المنطقة وتجانساً في الهوية والقيم [12].

ففي جانب التعاون في مجال التعليم سعت دول مجلس التعاون الخليجي الى تحقيق التكامل والتنسيق في المشاريع والاستثمار الافضل للطاقات والمصادر من خلال وضع الخطط ورسم السياسات وتبني البرامج والمشاريع المشتركة ، وتحقيقاً لذلك ، عملت دول المجلس على توحيد اهداف التعليم في مختلف المراحل ، وشرعت في تنفيذ برنامج لتوحيد المناهج ، قطعت في هذا المجال شوطاً طويلاً[13].

كما عملت دول المجلس ومن خلال العملية التربوية على توثيق الصلات بين مواطني المجلس وتعزيز الانتماء لدى الطالب من خلال التعريف بالتراث المشترك ، وتضمين المواد الاجتماعية واللغة العربية وموضوعات موحدة عن الدول الاعضاء بجميع المراحل التعليمية ، ودعماً للتعاون التربوي انشأت دول المجلس مكتب التربية العربية

لدول الخليج ومقرها الرياض، والمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ومقره دولة الكويت ، وقد توصلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1985 الى اقرار اطار عام للعمل التربوي المشترك تمثل في وثيقة الاهداف والوسائل الكفيلة بتحقيق دور التربية والتعليم في الوفاء باحتياجات التنمية والتكامل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[14]

ومن جانب اخر عمل مجلس دول الخليج العربية على توفير الرعاية الاجتماعية والصحية لكل افراد الاسرة باعتبارها اساس المجتمع والاهتمام بثقافة الطفل الخليجي ورعاية الموهوبين منهم والعمل على تقليل الاثار السلبية للعمالة المنزلية عليهم والاهتمام بفئات كبار السن والمعاقين ، واتفقت دول المجلس على ان تعمل كل دولة على تنفيذ ما جاء بهذه الاستراتيجية وعقد اجتماع دوري كل ثلاث سنوات لمناقشة الواقع السكاني وما تم انجازه واوجه القصور وسبل التغلب عليها من خلال الاهتمام بانشاء قواعد المعلومات السكانية وتبادلها فيما بين دول المجلس [15].

المطلب الثاني : مسيرة التعاون الخليجي

استطاع مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية ان يثبت وجوده كأنموذج يحتذى به بين المنظمات الإقليمية والدولية ، وبرزت مميزات مجلس التعاون في التنسيق والتشاور والتوافق بين أعضائه في القضايا المحلية والعالمية عبر آليات عمل وقنوات اتصال وتنسيق للسياسات والتحركات إقليميا ودوليا وعلى مختلف المستويات وذلك من خلال لقاءات القمة والاجتماعات الدورية للمجلس الوزاري أو التى تعقد على هامش الاجتماعات العربية والدولية وعبر لقاءات ممثلي دول المجلس فى الخارج وفى المحافل الدولية[16] .

وفيما يلي رصد لبعض ما تم تحقيقه في العديد من المجالات على إنشاء المجلس

اولاً– الشؤون الأمنية والعسكرية

1. أقرّ المجلس الأعلى في دورته الثامنة بتاريخ 1987/12/26 في الرياض، الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول المجلس لتكون إطاراً عاماً للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء،

لحماية مجتمعاتهم من انتشار الجريمة، والظواهر الخطيرة الأخرى التي تعاني منها كل دول العالم.

2. أقرّ المجلس الأعلى، في دورته الخامسة عشرة بتاريخ 1993/12/20 في البحرين، ما توصل إليه وزراء الداخلية بشان التوقيع على الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون. وقد أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول منذ ذلك الحين.
3. إلغاء تأشيرات الدخول والإقامة المفروضة على مواطني دول المجلس، بين الدول الأعضاء.
6. توحيد شكل رخص القيادة، وتوحيد بياناتها بدول المجلس، مع السماح لمواطني دول المجلس بالقيادة بالرخص التي يحملونها من دولهم في أي من الدول الأعضاء، مع إمكانية استبدالها برخصة الدولة المقيم فيها عند انتهاء مدتها.
7. السماح لمواطني دول المجلس بالتنقل بين الدول الأعضاء سواء في سيارتهم الخاصة، أو سيارات الأجرة (التاكسي)، أو السيارات الخاصة المؤجرة من شركات التأجير العاملة في الدول الأعضاء.

اما في الجانب العسكري فكان الإنجاز الأبرز هو توقيع قادة الدول على اتفاقية الدفاع المشترك؛ وذلك في قمة المنامة في ديسمبر من العام 2000م ؛ اذ وضعت الاتفاقية المرتكزات الأساسية في التعاون العسكري، كما أكدت على عزم هذه الدول الدفاع عن نفسها بصورة جماعية ، انطلاقا من أن أي خطر يهدد إحداها إنما يهددها جميعًا، إضافة إلى رفع القدرات الذاتية والجماعية، وجعل تأسيس وتطوير قاعدة الصناعات العسكرية ضمن الأولويات، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المجالات، كما وضع المجلس استراتيجية دفاعية لدول المجلس في 30 ديسمبر عام 2009م ، إذ وضعت رؤية استراتيجية للعمل على تنسيق وتعزيز التكامل والترابط، وتطوير الإمكانات الدفاعية وصولًا للتكامل الدفاعي والعمل الجماعي[17].

ثانياً: الشؤون الاقتصادية

وقع المجلس في دورته الثانية (الرياض، نوفمبر 1981) الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، ووافق عليها المجلس الأعلى في دورته الثالثة (المنامة، نوفمبر 1982)، على أن يبدأ تنفيذ بعض موادها من أول مارس 1983.

كما وافق المجلس الأعلى في دورتيه السادسة والسابعة، على برنامج لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة[18].

وتتوزع الإنجازات، التي تحققت ضمن الاتفاقية الاقتصادية، على عدة مجالات هي:

1. تحقيق وتعميق الإحساس بالمواطنة الاقتصادية، بين مواطني دول المجلس، للسلع والخدمات ذات المنشأ الوطني.
2. توحيد السياسات الاقتصادية.
3. ربط البني الأساسية.
4. تنفيذ المشاريع المشتركة.
5. إنشاء المؤسسات المشتركة.
6. تقريب وتوحيد الإجراءات والأنظمة والقوانين.

المبحث الثاني

الاتحاد الخليجي (الفكرة والتداعيات)

بدأ توجه دول الخليج العربي نحو الاتحاد منذ أن شرعت في تأسيس مجلس التعاون الخليجي في مطلع ثمانينيات القرن العشرين ، فبالإضافة الى كون هدف الاتحاد نابعاً من مرتكزات اجتماعية واقتصادية وثقافية متجانسة ، ومصالح آنية وضرورات مستقبلية ، سواء كانت سياسية أو أمنية أو دفاعية أو غيرها ، فهو متضمن ايضاً في المادة الرابعة من النظام الاساسي لتأسيس المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولاً الى وحدتها ، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

تحول مشروع الاتحاد الخليجي في العام 2011 ، الى رؤية منهجية لكيفية اعادة البناء من اجل السيطرة على الموارد واستعادة القدرات في مواجهة التحديات المحيطة من

كل اتجاه سواء الإقليمية او الدولية ، لذلك كان من المهم أن تتجه الدول الخليجية لبناء كيانات استراتيجية وتكتيكية الى ان تصل الى اتحاد خليجي متكامل[19].

المطلب الأول: الدعوة السعودية لقيام الاتحاد وابعادها

اكدت الدعوة السعودية الى الاتفاق على قيام تجمع خليجي لايهدف الى تكتل سياسي او عسكري ، بل الى تنسيق اوجه التعاون القائمة فعلاً بين هذه الدول والعمل على ترسيخها وتطويرها وقد جرت محادثات رسمية في السعودية بين القادة الخليجين في نهاية عام 1980 وتم طرح موضوع انشاء صيغة وحدوية خليجية بشكل جدي ، اذ تم التفكير في قيام وحدة في الخليج على اساس مشاركة الدول الخليجية الست (السعودية، الكويت، الامارات، قطر، البحرين، وسلطنة عمان) وبناءاً عل ذلك عقد وزراء خارجية الدول الست اجتماعاً بمدينة الرياض في 4/شباط/ 1981[20].

ولا يخفى ان هناك دافعاً خاصاً او مصلحياً محتملاً للمملكة العربية السعودية وراء دعوتها الى الإتحاد الخليجي ، نحو مزيد من التنسيق السياسي والأمني والعسكري تحت القيادة السعودية المباشرة لذلك ، يمكن النظر الى مشروع الاتحاد الخليجي على أنه محاولة سعودية لاستغلال ظروف استثنائية لزيادة نفوذها ، وتحقيق المزيد من السيطرة السياسية التي تخدم المملكة في صراعها مع ايران في المعادلة الأمنية والسياسية الخليجية من خلال نقل التعاون الذي يتصف بالمرونة الى طور الاتحاد الفيدرالي او الكونفدرالي ،لتعزيز موقع المملكة وترسيخه باعتبارها الشقيقة الكبرى ضمن البيت الخليجي وليس بمستبعد ان يكون هاجس الهيمنة السعودية هو الذي دفع سلطنة عمان الى إعلان رفضها التام لمشروع الاتحاد الخليجي ، وربما هو ايضاً الذي دفع دولاً خليجية اخرى كالامارات ، الى الترحيب به ، لكن بتردد واضح[21].

ومن وجهة نظر السعودية ، فأن المملكة ليس لها اهداف مصلحية خاصة ، وراء دعوتها الى الاتحاد الخليجي ، ولكنها ترى في هذا الاتحاد قوة لدول الخليج ، في ظل اختلال موازين القوى الإقليمية ، كما أن المملكة هي الدولة الاكبر في المساحة والسكان ، والأقل احتياجاً للاتحاد بالمفهوم الأمني ، والاسترتيجي ، والعسكري، مقارنة بدول

مجلس التعاون الاخرى ، وهي ترى في الاتحاد مصلحة خليجية جماعية ومصلحة استرتيجية وأمنية ودفاعية[22].

ومن الانصاف القول ان المملكة العربية السعودية هي الآن الدولة المحورية في المنطقة، وذلك نظراً للتحولات الهائلة التي تعصف بدول كبرى ، مثل العراق وسوريا وليبيا ، والمشكلات التي تعاني منها مصر ، فضلاً عما تحظى به المملكة من إمكانيات بشرية ومادية كبيرة ، ولما تتبعه من سياسات داخلية وخارجية مؤثرة ، ناهيك عن أن سياساتها تقوم على الاعتدال والوسطية ، ونبذ التطرف فكراً وسلوكاً ، والتصرف بمسؤولية تجاه الالتزامات والاستحقاقات الدولية ، من هنا فإن التعامل بفاعلية مع هذه التحديات يحتم على المملكة السعودية مواصلة جهودها الرامية الى تعزيز التضامن الخليجي على مستوى مجلس التعاون ، وتفعيل منظومة العمل الخليجي المشترك بما يمكن المجلس من القدرة على المبادرة والفعل والتأثير في تعامله مع القضايا والتحديات الإقليمية [23].

المطلب الثاني : مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من فكرة قيام الاتحاد

شهد عام 2014 ، منعطفاً خطيراً في العلاقات الخليجية – الخليجية، إذ شهدت حالة غير مسبوقة تمثلت في الخلاف بين المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من جهة ودولة قطر من جهة أخرى، مما أدي إلى سحب سفراء الدول الثلاث من الدوحة يوم 5 اذار 2014 ، واستمر الوضع كذلك حتى قبل انعقاد القمة الخليجية في الدوحة، الأمر الذي كان يهدد بعدم انعقاد القمة نفسها لأول مرة في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، كما كان لسلطنة عُمان موقف أكثر تشدداً من الاتحاد الخليجي، مما هدد بانسحابها من مجلس التعاون في حال الإصرار على قيام الاتحاد الخليج، وقبل أيام من انعقاد قمة المنامة في كانون الثاني 2013 ظهر تصريح لوزارة الخارجية العمانية :«نحن ضد الاتحاد،ولكن لن نمنع الاتحاد، لكن إذا حصل لن نكون جزءاً منه » [24].

في الوقت الذي تجدد دول الخليج تأكيدها أن انتقال مجلس التعاون من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد بات ضرورة ملحة تفرضها التغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية وليس ترفاً، فإن تحقيق المبادرة المتعلقة ب"اتحاد دول الخليج" لا تبدو ممكنة

في المستقبل المنظور، نظراً للمخاوف الناجمة عن تزايد التأثير السعودي، وحتى إذا كانت البحرين مستعدة (بحكم ظروف مفهومة) للانضمام إلى هذا الاتحاد فإن هذه الفكرة غير مقبولة بالنسبة للمعارضة التي نظمت احتجاجات بالمنامة في مطلع ايار عام 2012، أما بقية دول مجلس التعاون فهي بعيدة عن إعلان دعمها الفوري لمبادرة العاهل السعودي. وقد أشير في النشرة الصحفية الصادرة بمدينة جدة في 2 ايلول عام 2012 ،إلى ان المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي قد أكد على أنه " في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء" يبدو أن تحقيق هذه المبادرة يستدعي" الكثير من الوقت والاستشارات الإضافية" (25).

هذه الحقائق مجتمعة تشكل إطاراً تفسيرياً مهماً لتعثر وتردد معظم دول مجلس التعاون في قبول الدعوة السعودية بتحويل مجلس التعاون إلى اتحاد خليجي، كما أنها تفسر أسباب تعثر مسيرة مجلس التعاون الخليجي على مدى السنوات الماضية حيث كان التركيز على التكامل الاقتصادي بين أعضائه أكثر من التكامل السياسي، حيث وافقت الدول الست على اتحاد جمركي لكنها مازالت مختلفة بشأن كيفية تقاسم العائدات، وناقشت فكرة العملة الموحدة، لكنها مازالت منقسمة أيضاً بشأن البنك المركزي(26).

هناك خيار آخر بإعلان عن تأسيس الاتحاد لمن يرغب والذي قد يبدأ ثنائياً أو ثلاثياً أو رباعياً، شرط أن يبقى مفتوحاً ودون إخلال بمسيرة مجلس التعاون للحفاظ على تماسكه وعدم انفراطه حفاظاً على وحدة الموقف الخليجي، فضلاً عن ذلك فان هناك صيغة ثالثة أو خيار ثالث وهي الاتحاد القطاعي، أي تحديد مجالات معينة من مجالات العمل المشترك للاتحاد، قد يكون الاقتصاد مثلاً هو الإطار المرغوب أو الإطار الأمني الداخلي، مع الحفاظ أيضاً على مسيرة المجلس، وفتح باب الاندماج والاتحاد في القطاعات الأخرى تدريجياً واختياريا(27).

مثل هذه الرؤى والخيارات هى محاولة للحفاظ أولاً على تماسك صيغة مجلس التعاون الخليجي كحد أدنى من الاتحاد، والحيلولة دون التعرض لأية اختراقات خارجية، وهي ثانياً تستهدف الحفاظ على دافعية ورغبة الاتحاد عند من يريد من الدول، والرهان على النجاح لإغراء دول المجلس بالاتحاد الذي هو المخرج الوحيد لتحقيق التوازن في

ميزان القوى المختل لغير صالح دول المجلس والذي يجعل منطقة الخليج منطقة جاذبة للتدخل الخارجي.

المبحث الثالث

الآفاق المستقبلية للاتحاد الخليجي

يواجه مجلس التعاون الخليجي خيارات متعددة يمكن ان تحدد الصيغة التعاونية بين اعضائه، فإما أن يستمر بشكله الحالي دون أي شكل من أشكال التطور ، أو أن ينخفض مستوى التعاون بين اعضائه أو ينتهي تماماً ، أو أن يتحول الى صيغة اتحادية أكثر عمقاً وشمولاً بين الدول المكونة له، أي أن تتفق دول الخليج بمجلس التعاون على شكل أقوى من أشكال الوحدة[28].

المطلب الاول : تشكيل الاتحاد الخليجي

تواجه تشكيل الاتحاد الخليجي يواجه تشكيله العديد من التحديات ومن ابرزها :

1) التحديات الداخلية والاقليمية:

فرضت التحديات الداخلية والاقليمية على دول الخليج العربي ضرورة السعي لبناء كيان اتحادي قوي يقوم على أسس تتلائم وطبيعة التراث الثقافي المتجدد والذي يأخذ بالحسبان المصالح العليا للشعب الخليجي منطلقاً من رؤية واقعية وعلمية لما يجري في محيط منطقته من تطورات حالية ومستقبلية ، لاسيما مع ظهور ما يسمى (الربيع العربي) وانتشاره في العديد من البلدان العربية .

التحديات الداخلية :

من خلال تحليل البيئة الداخلية والاعتبارات المحلية التي وقفت وراء انشاء الاتحاد الخليجي، فقد حان الوقت بعد مرر اكثر من ثلاثة عقود على قيام مجلس التعاون ان تنتقل مؤسساته من مسارات التعاون الى فضاء الاتحاد ، ويؤيد ذلك ان الدول الخليجية هي اشبه بدولة واحدة حتى قبل الاتحاد ،واذا كان هناك تمايزات وخصوصيات فإنها لن تشكل عائقاً أمام المنطلقات العامة للاتحاد ، لذا فان الاتحاد الخليجي هو حاجة أمنية سياسية واقتصادية واجتماعية ملحة وهو مسألة وجود وبقاء لكل دول المجلس [29].

تشكل الدوافع الامنية العامل الابرز في الرغبة لتأسيس الاتحاد الخليجي ، حيث ينظر اليه في عدد من دول الخليج كتطور طبيعي لمسيرة التعاون والتقارب التي أخذت شكلاً مؤسسياً مع انطلاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 ، وذلك استناداً الى عدد من المنطلقات، منها :أن مجلس التعاون يعد الكيان الاكثر فعالية واستمرارية على مستوى مؤسسات العمل العربي المشترك، وهناك انجازات سياسية،واقتصادية ، وامنية، وعسكرية في مسيرة المجلس ، لايمكن إنكارها او تجاهل نتائجها، كما أن هناك تشابهاً كبيراً في الخصائص والسمات بين دول المجلس يدعمها رغبة شعوبها في تحقيق التكامل ، ايماناً بوحدة الهدف والمستقبل، كما تواجه دول المجلس تحديات ومخاطر حقيقية تستهدف الأمن الوطني والهوية ، ومن الصعب مواجهتها بشكل انفرادي(30) .

ومن الناحية الاقتصادية تحظى منطقة الخليج بالقدرة على التطور والتحول لتتبوأ مكانة مهمة في النظام المالي الدولي ، حيث تتطلع صناديق الثروة السيادية الممتلئة بعائدات النفط الى البحث عن فرص الاستثمار الاجنبي في حين تعمل الشركات المحلية على تحديث نفسها والانخراط بشكل متزايد في عمليات الاندماج والاستحواذ (31)

في مجال التعليم نلاحظ طموحات قادة وتطلعات ابناء مجلس التعاون لدول الخليج الى تحقيق المزيد من التعاون والتكامل، تعزيزاً لنتاج تاريخ مشترك عاشته هذه الدول على مدى حقب زمنية متعاقبة ، وعلى الرغم مما حققت دول المجلس من قفزات كمية وتطورات نوعية ملحوظة خلال فترة قياسية من الزمن ، فإنه ازاء التحديات المعاصرة والتطورات المتلاحقة التي اذهلت العالم في مختلف المجالات فقد اصبح تطوير التعليم وتحديثه قضية أمن وطني في أطار رؤية استراتيجية لتحسين واقع هذه الدول وتحديد مستقبل افضل لأبنائها ،اذ مثلت الخطط والبرامج التربوية المشتركة علامة في تاريخ التعليم لدول المنطقة جسدت قدرة ابنائها على العمل المشترك المبني على اسس عملية (32).

التحديات الاقليمية :

ان التطورات الأمنية والسياسية التي شهدها المنطقة العربية في الفترة الاخيرة قد عززت من الدور القيادي الاقليمي لدول مجلس التعاون ، وفي الوقت نفسه حملت هذه الدول مسؤوليات وأعباءً سياسية واقتصادية جديدة وكبيرة ، ومن الممكن القول كذلك إن الدور القيادي الفعّال لدول المجلس لم يكن بالضرورة يمثل خياراً يمكن التخلي عنه، حيث إن هذه الدول لم يكن أمامها خيارات متعددة، ولم تكن الظروف الإقليمية والدولية تسمح بوقوفها موقف المتفرج حيال الاحداث الاقليمية الخطيرة والمتسارعة دون محاولة التدخل لتقليل التبعات السلبية لهذه التطورات على مصالحها الامنية والسياسية [33] .

ان الأنهيارات الإقليمية المتزامنة في دول الجوار الجيواستراتيجي لدول مجلس التعاون ، والمتشابهة في مكوناتها وتطوراتها ؛ قد زادت من إمكانية ان تشهد دول المجلس وجود أكثر من دولة فاشلة على حدودها ؛ الامر الذي يعني فشل منطقة بأكملها في ظل تشابك قضايا الأمن الإقليمي ، كما أن المخاطر التي رتبتها هذه التطورات هي مخاطر امنية في المقام الاول، اذ يتمثل المشهد الاقليمي الراهن في حروب غير نظامية ، اطرافها جماعات عابرة للحدود لا تعترف بكيان الدولة الوطنية الموحدة ، نظراً الى زيادة حدة تلك الازمات فإنها حتّمت على دول المجلس على الاندماج فيما بينها وان تكون جزءاً منها [34] .

وعلى الرغم مما أتاحه الموقع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون من مزايا استراتيجية فإنه في الوقت ذاته رتب أعباءً عليها ؛ فقد عانت بعض دول المجلس لسنوات طويلة من الارهاب الذي كان مصدره تنظيم القاعدة وعناصره العائدين من افغانسان الى بلدانهم ، ولم يكد نشاط تنظيم القاعدة ينحسر حتى شهدت المنطقة ظهور ما يعرف تنظيم الدولة الاسلامية المعروف اختصاراً باسم "داعش" والذي تمدد في كل من العراق وسوريا في ظل حالة الفراغ والأزمة لعميقة التي تشهدها كلتا الدولتين، وبالتالي استمرار تنظيم "داعش" من اذكاء النزعات الطائفية في العراق واحتمال انتقالها الى بعض مجلس التعاون ، وتكمن الخطورة هنا في العلاقة الوثيقة بين الجماعات التي تنتهج الطائفية مع اطراف اقليمية ؛ مما يعني وجود حروب بالوكالة من نوع جديد تستهدف تفتيت النسيج

الاجتماعي لبعض دول المجلس ، ولعل ما شهدته المملكة العربية السعودية من حوادث ارهابية عديدة خلال عام 2014 يؤكد هذا الامر(35) .

واذا كان التهديد الذي يمثله تنظيم "داعش" يعد أمنياً بالنسبة لبعض دول الجوار الافليمي ، فإنه أمني وايدلوجي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة لجهة ازدياد حدة الاحتقان الطائفي ، حيث نشر تنظيم "داعش" خريطة سماها "دولة الخلافة الإسلامية في الشام والعراق" وتظهر فيها دولة الكويت باعتبارها جزءاً من تلك الدولة ، وفي هذا الشأن ، قال كيل وزارة الخارجية الكويتية ، " لقد أشرنا الى خطورة الموقف في العراق سابقاً، وداعش لا تستهدف الكويت فقط، وإنما المنطقة بأكملها ، والخريطة التي نشرت تؤكد هذا الكلام " (36) .

من هنا هناك فإن أليات خليجية مشتركة لدول مجلس الخليج يجب العمل من خلالها للتصدي للتحديات والتداعيات الاقليمية ، ومنها الاتفاقية الأمنية والتي تم اقرارها خلال القمة الثالثة والثلاثين لمجلس التعاون في عام 2012 ، والاكاديمية الخليجية للدراسات الدفاعية والامنية والاستراتيجية ، والتي يمكن أن يخصص ضمن مناهجها الدراسية منهج كامل عن ظاهرة الارهاب وآليات مواجهته ، كما شهد عام 2014 تنظيم عدة مؤتمرات مهمة في دول المجلس التعاون ، وقد اجمعت تلك المؤتمرات على ان ظاهرة الارهاب تُعد أحد التحديات الرئيسة التي تهدد أمن تلك الدول في الوقت الراهن .(37)

2– مواقف دول الاقليم (الدول العربية ، ايران، تركيا ،اسرائيل)

أدى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي تجاه فكرة الاتحاد الى ردود فعل متباينة من دول الاقليم.

اولاً– موقف الدول العربية من مجلس التعاون الخليجي:

لاقى تأسيس مجلس التعاون الخليجي قبولا وتأييدا عربيا ،وجاءت ردود الأفعال ايجابية ومتفاعلة بما سيقدمه المجلس لاحقاً، وقد أثبت المجلس الخليجي قدرته على تعزيز الاستقرار لشعوبه ، رغم التحديات ،ومثل عنصر دعم ورصيداً استراتيجياً للدول العربية

كافة ، ومن ثم فإن أي تعزيز لآليات العمل الخليجي يعد رافعاً للعمل العربي المشترك ، وهو يستدعى تدعيمه على مستوى المنطقة والعالم العربي بأكمله .

وقد شهدت السنوات الماضية وخصوصاً منذ بداية العام 2011 ،وحتى اليوم، دوراً قيادياً متنامياً لدول المجلس في تحديد توجهات السياسة العربية ، ومحاولة التأثير في مسارات التطورات السياسية الداحلية في الدول العربية ، ففي ظل وجود "فراغ استراتيجي " في القيادة العربية ، وبخاصة بعد التواري التدريجي لدول عربية كانت تتبوأ موقع الصدارة والقيادة الاقليمية ، مثل مصر والعراق وسوريا وغيرها ، انتقل مركز "الثقل الاسترتيجي" والدور القيادي الى دول مجلس التعاون خصوصاً الى الدول التي تمتلك الرغبة والامكانات المطلوبة مثل المملكة العربية السعودية والامارات وقطر، وقد شكل ذلك تغيراً في موازين القوى ضمن نطاق العالم العربي[38].

ورغم ذلك فقد واجه قيام المجلس بعض ردود الأفعال التي تراوحت بين التحفظ والانتقاد ، فبينما تحفظ الإعلام الجزائري والسوري والليبي والأردني ، عدت دولة اليمن عدم دعوتها للمشاركة في المجلس إساءة لها وذكرت الحكومة في بيان "إذا كان الأخوة الأشقاء في الجزيرة والخليج يعدون اليمن دولة غير نفطية وهو المبرر الوحيد لاستبعادها من مشروع الأمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية لكان الأجدر للدول الشقيقة أن تطلق على المجلس أسم مجلس التعاون لدول النفط في الخليج"[39]، ولعب مجلس التعاون الخليجي دوراً ايجابياً في معالجة الازمة اليمنية، ووضع خطة لحل سياسي بدعم من الامم المتحدة ، تحقق تقدماً تدريجياً، رغم كل الصعوبات[40] .

اما دولة مصر ذات الثقل لمنظومة التعاون الخليجي ، فإن دول الخليج تربطها علاقات ثابتة معها ، وترتكز على ركائز في عمق التأريخ ، غير قابلة للتغير ، وقد أثبتت الأحداث الالتزام المصري بأمن الخليج ، وهو ألتزام متبادل ، تجلى وضوح في المواقف الحازمة للدول العربية في دعمها لارادة الشعب المصري ، وخريطة مستقبله ، وفي المقابل انحياز مصر التأريخي للتصدي لكل من شأنه أن يمس أمن الخليج [41].

هناك نوع من التنظيم بين التحركات المصرية والتحركات الخليجية بشأن أمن الخليج بحيث يصبح محوراً رئيسياً في سياسة الاتحاد الخليجي، حال انشائه، فالمتصور ان

ترتبط نشأة الاتحاد الخليجي بشكل ذي طابع امني اقليمي مع مصر ، فالعلاقات مع مصر ليست فقط تاريخية ، ولكنها علاقات شاملة [42].

اما العراق فإن التوتر في العلاقات العراقية – الخليجية، خاصة بعد نشوب أزمة الخليج التي تمخض عنها حرب الخليج الثانية في الأعوام "1990م–1991م" حيث أدخلت العلاقات العراقية–الخليجية منعطف جديد فأدت الى قطع العلاقات الدبلوماسية واستمر انحسار وتدني العلاقات العراقية–الخليجية فقد كان لدى بعض دول الخليج ردود فعل متحفظة تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي وأخذت بعض دول الخليج تتبنى سياستها على خلفية طائفية متشابكة،و بالرغم من الزيارات المتبادلة بين تلك الدول والعراق الا ان العلاقات لم تتجه نحو التطور او التحسن وخاصة مع المملكة العربية السعودية وتم فتح السفارة السعودية في العراق بعد العام 2004، التي بقيت غير متفاعلة مع الحكومات المتعاقبة التي تشكلت بعد الاحتلال .

نستطيع القول ان دول الخليج قد تحولت منذ العام 2003م ،بسياستها الى نمط جديد وهو إستراتيجية الترقب والانتظار وهذه الاستراتيجية بلاشك أنها تجعل المواقف الشعبية في العراق تنظر الى الموقف الخليجي على انه موقف يمتاز بالإشكالية الطائفية التي تجعل من الموقف الخليجي تجاه الشعب العراقي هزيلاً أحيانا وحائلاً دون تطلعات وأماني الشعب العراقي.

الحقيقة ان بقية دول الخليج رغم تذبذب علاقاتها مع العراق لكن هناك ضرورة لاغنى عنها لكافة الأطراف والجميع في حاجة الى علاقات متوازنة والنظر الى العراق بأنه قوة للخليج نتيجة روابط الجغرافية والتاريخ ولابد من الوصول بها الى الأمان والتطور والابتعاد كل مخلفات الماضي وعلى دول الخليج وبالذات السعودية والكويت ان تنظر الى العراق بعيداً عن غياب التوازن وتفاوت الأيدلوجيات السياسية المرحلية[43].

ثانياً– مواقف الدول الاقليمية

تباينت ردود الأفعال الأقليمية من قيام مجلس التعاون الخليجي فقد تحولت العلاقة بين ايران ودول الخليج الى ما يمكن ان نطلق عليه الحرب الباردة Cold War بين ضفتي الخليج ، خاصة بين السعودية وإيران بشأن العديد من القضايا والازمات ،

وبالاخص بشأن سوريا ، والعراق ، ولبنان ، والخليج ،فعدم مشاركة المملكة السعودية في مؤتمر البرلمان الاسلامي ، الذي عقد في ايران ، دليل على موقف سعودي تجاه الجمهورية الايرانية [44].

ان طموحات ايران بفرض الهيمنة ، والتدخل في الشئون الخليجية الداخلية ، وشبكات التجسس ، والمناورات الاستفزازية ، والتهديد بغلق مضيق هرمز ، واستمرار احتلال الجزر الاماراتية ، واخيراً الطموح النووي كسلاح او خطر بيئي ، لم يظهر من طهران ما يدل على نيتها في أن تصبح شريكاً ايجابياً [45].

اما تركيا فإن تعمق التعاون بين تركيا والجانب الخليجي في مجالات مختلفة، وساعد النمو الاقتصادي المتسارع في تركيا والخليج على أن يكون البعد الاقتصادي هو الأكثر بروزًا في هذا التعاون، اذ أن تركيا كانت راغبة في تعظيم استفادتها من تنامي ثروات دول مجلس التعاون الخليجي، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي بها، والذي بلغ متوسطه 5,5% في الفترة من العام 2002 ، حتى 2012، وكانت ذروته نحو 8,5% في العام 2011، وخاصة أن الصعود الاقتصادي التركي تبنى نفس النهج الشرق آسيوي «التصنيع المتوجه الى التصدير» ، ومن ناحية اخرى كان هناك حوار استراتيجي بين الجانبين منذ عام 2008، وعودة السياسة الخارجية التركية الى الاهتمام بالشرق، وكان هناك تقارب خليجي تركي لوقف المد الإيراني في العراق بعد غزوها، وما يعنيه هذا من تهديد مباشر للأمن الخليجي[46].

إن عدم الانضمام التركي إلى المشروع الأوربي ربما لعب دوراً في ذلك، وهو الأمر الذي حقق تقارباً مع دول الخليج العربي التي تشعر بصعوبات في الحوار مع الاتحاد الأوربي ، إذ ان المماطلة الأوربية في إدراج تركيا دفعت دول مجلس التعاون الخليجي في اتجاه حوار استراتيجي بين تركيا والخليج العربي ، وربما يساهم هذا التقارب في ان تكون تركيا هي النافذة التي يمكن ان يطل منها الخليج العربي على اوربا [47].

اما اسرائيل فلا شك ان إسرائيل تسعى لاقامة علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق اهدافها ومصالحها في المنطقة ،وتسعى لمغازلة هذه الدول من اجل الدخول اليها واقامة علاقات دبلوماسية معها إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي

واسرائيل لا يوجد بينهما اي تمثيل دبلوماسي ولكن لقاءات مع عدة وزراء لدول المجلس وبعض الوزراء من الجانب الاسرائيلي[48].

المطلب الثاني : آفاق التكامل الخليجي في ظل الاتحاد (سياسيا واقتصاديا وعسكريا)

تقوم فكرة الاتحاد الخليجي على اساس زيادة فرص التكامل في المجالات كافة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً

اولاً: سياسياً

أن تسريع ملفات الإصلاح السياسي من الداخل يتيح مزيداً من المشاركة في الحياة السياسية العامة في إطار موضوعي ومؤسسي لا يتجاهل الطموحات ولا يقفز على الواقع.

ومما يكشف عن الفرص الكبرى لنجاح برامج الإصلاح أن مجتمعات الخليج تُعَد من أقل المجتمعات العربية إنتاجاً لكيانات الصراع حول السلطة، وأكثرها استقراراً من الناحية السياسية .وتتشابه في ذلك مع أنظمة عربية ملكية برزت في مؤشرات السلام العالمي في مقدمة الدول العربية الأكثر سلاماً في الداخل .ويكشف ذلك مؤشر السلام العالمي لعام 2014، حيث جاءت الدول العربية التي احتلت المراكز السبعة الأولى من حيث السلام الداخلي والاستقرار على التوالي :قطر، الكويت، الإمارات، الأردن، سلطنة عُمان، المملكة المغربية، المملكة العربية السعودية[49].

مما لا شك فيه فإن السياسات الخليجية الداخلية والخارجية المرنة استطاعت في السنوات الصعبة عربياً مابعد 2010، أن تتجنب كثيراً من المنعطفات الحادّة .وقد انعكس ذلك على مؤشرات مستويات السلامة العامة ومعدلات الجريمة في هذه الدول مقارنة ببقية الدول العربية .ويوضح جدول مؤشري السلامة والجريمة العالمي أن كلاً من قطر والإمارات ثم عُمان تليها السعودية قد احتلت المراتب الأربع الأولى في ترتيب السلامة والجريمة عربياً، في حين جاءت البحرين في المركز السادس جراء مؤثرات الأحداث الطائفية .وقد تأخرت الكويت للمركز الثامن جراء جرائم العمالة وحصول بعض التوترات السياسية، مما أثر في حالة الشعور بالأمن العام[50].

جدول رقم (2)

مؤشر الجريمة والسلامة في بعض المدن الخليجية لعام 2014

مؤشرا الجريمة والسلامة في بعض المدن الخليجية - ٢٠١٤		
المدينة	مؤشر الجريمة	مؤشر السلامة
أبو ظبي	13.82	86.18
دبي	20.93	79.07
الدوحة	21.25	78.75
الرياض	26.71	73.29
مسقط	30.50	69.50
جدة	35.08	64.92
الدمام	57.24	42.76

المصدر// منقول من كتاب الخليج عام 2014–2015 مركز الابحاث الخليجية ،ص22.

ثانياً : اقتصادياً:

يشكل التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي احد الأهداف الأساسية لمجلس التعاون المنصوص عليها في النظام الأساسي ، إذ حددت المادة الرابعة من هذا النظام احد الأهداف الرئيسة لمجلس التعاون على النحو الآتي:[51]

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها
2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .
3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية ، التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية ، الإعلامية والسياحية والشؤون التشريعية والإدارية .
4. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المالية والحيوانية وإنشاء مراكز البحوث العلمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع التعاون في القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

حقق مجلس التعاون لدول الخليج العربية إنجازات ملحوظة منذ إطلاقه في عام 1981 مبدئياً تطور من تعاون الى تكامل اقتصادي يتمثل في وحدة جمركية، وسوق مشتركة ، خطة ملموسة لانشاء عملة موحدة ، وتطمح بعض الدول الاعضاء بالمجلس حالياً الى تحويل العلاقة من نمط تعاوني الى اتحاد ربما شامل ، وخصوصاً في المجالات الاقتصادية ، ولكن في ظل رغبتها في ضمان عدم سيطرة الدول الكبيرة على الصغيرة، تمتلك الدول المتحمسة نسبياً تصورا بأنه من الممكن صياغة اتحاد لا يمس باستقلال وسيادة الأعضاء[52].

ويلاحظ ان التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربي يتمتع بميزة نسبية ، تتعلق بالقرب الجغرافي الذي يقلل نفقات النقل والتأمين ، وتشابه هياكل الانتاج ، فدول الخليج على درجة عالية من التشابه في اقتصادياتها، بسبب عدم تطور قطاع الصناعة التحويلية ، ولأن العنصر الجوهري الذي يخلق إمكانات للتكامل الاقتصادي ، ويؤدي الى تطوير إمكانيات التجارة بين الدول [53].

ان امكانية الاندماج والتكامل الخليجي يمكّن من تعظيم حجم السوق ، وتوسيع حجم الاقتصاد ، كما أن تعميق التكامل سيفضي الى زيادة وتيرة المشاريع المشتركة ، ويساعد على التخصص الانتاجي ، ويزيد من قدرات دول المجلس التنافسية ، الى جانب توفير فرص العمل ، وتحسين شروط التبادل التجاري بين دول الخليج وشركائها التجاريين ،وهنالك ايضاً مكاسب ديناميكية ، تتمثل في الآثار المحتملة على النمو والاستثمار ، الذي يتوقف على حجم التكامل بين دول المجلس، ولان مجلس التعاون يشمل دولاً خليجية فقيرة ، ودولاً غنية ، أو دولاً أغنى ، ودولاً أقل غنى ، فان التكامل والتعاون الاقتصادي فيما بينها يعني امكانية أن تستثمر الدول الغنية في الفقيرة ، وان تكون هناك مشاريع مشتركة [54].

جدول رقم (3)

يبين المؤشرات الاقتصادية لعام 2014

البيان	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	عُمان	البحرين
الناتج المحلي الإجمالي (بليون دولار أمريكي)	٧٤٨,٤	٤٠٢,٣	(*)١٧٣,٥	٢٠٢,٤	٧٩,٦٥	٣٢,٨
النمو الاقتصادي الحقيقي (بالمئة)	(*)٣,٨	٥,٢	(*)٣,٠	(*)٦,٥	٤,٢	٥,٣
عدد السكان (مليون نسمة)	(*)٢٩	(*)٧,٩	(*)٤,٠	١,٩	٣,٨	١,٣
متوسط نصيب الفرد (ألف دولار أمريكي)	(*)٥٣,٣	(*)٦٩,٨	(*)٧٣,٢	١٠٢,٨	٤١,٨	(*)٣١,٨
معدل التضخّم (متوسط السنة)	٣,٥	١,١	(*)٢,٦	٢,٥ (نهاية السنة)	٢,١	٤,٠ (نهاية السنة)
توازن الميزانية الحكومية (بالمئة)	٦,٤	٦,٥	(*)٣٠,٧	(*)٩,٥	٠,٩	-٣,٣

* المصدر// الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ،احصائيات مجلس التعاون الخليجي

ثالثاً : عسكرياً

تلعب التقنية العسكرية دوراً كبيراً ومتسارعاً ، فمن لا يملكها لايمكن أن يجاري متغيرات الوقت الذي تتغير فيه تقنيات السوق كل اثنتى عشرة ساعة ، وعلى دول الخليج ان تبحث عن فرص وبدائل للحركة في هذا العالم ، والبديل هو التفكير في أن تكون هناك قيادة جديدة موحدة لدول مجلس التعاون ، يناط بها تنفيذ القرارات والسياسات والتوجهات الصادرة من مجلس أعلى لمجلس الدفاع ، ويستلزم ذلك إعداد وتنسيق الخطط على جميع المستويات العسكرية والاستراتيجية ، حتى قواعد الاشتباك ، والعقيدة العسكرية ، او الاستراتيجية العسكرية ، او السياسة العسكرية لمواجهة التهديدات لدول المجلس وتحقيق مصالحها (55).

أن الإنجاز الأبرز على هذا الصعيد هو توقيع قادة الدول على اتفاقية الدفاع المشترك؛ وذلك في قمة المنامة في ديسمبر عام 2000م ؛ حيث وضعت الاتفاقية المرتكزات الأساسية في التعاون العسكري، كما أكدت على عزم هذه الدول الدفاع عن نفسها بصورة جماعية ، انطلاقا من أن أي خطر يهدد إحداها إنما يهددها جميعًا، إضافة إلى رفع القدرات الذاتية والجماعية، وجعل تأسيس وتطوير قاعدة الصناعات العسكرية ضمن الأولويات، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المجالات.

كما وضع المجلس استراتيجية دفاعية لدول المجلس في 30 كانون الاول عام 2010م، حيث وضعت رؤية استراتيجية للعمل على تنسيق وتعزيز التكامل والترابط، وتطوير الإمكانات الدفاعية وصولًا للتكامل الدفاعي والعمل الجماعي(56).

تتمثل ابرز المكاسب المتوقعة من التطوير العسكري في امتلاك الحرية، وسيادة القرار الوطني. فضلاً عن ذلك، يمكن التصنيع العسكري من التخلص من القيود والضغوط الابتزاز المادي من اجل الحصول على اسلحة متطورة، كما يمكّن من فتح أسواق جديدة للمنتجات العسكرية وبناء علاقات دولية جديدة، علاوة على ذلك، يمكّن التصنيع العسكري من التأثير في القرارات السيادية للدول، فعندما تكون الدولة مصنعاً ومشاركاً في صنع السلاح، فلن يباع

سلاح بدون معرفتها،وربما موافقتها، وسوف تجري مراعاة مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، بل حتى الاعلامية والفكرية[57].

جدول رقم (4)

يبين الانفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2013

البيان		مجلس التعاون
القوة البشرية النظامية المسلحة		٣٦٢,٦٠٠
الإنفاق العسكري	إجمالي (بليون دولار)	٨٤,٥
	الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٥,٤
	إجمالي الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا (بالمئة)	٤٨,٩
دبابات رئيسية		١,٦٩١
قطع مدفعية		٢,٣٥٦+
قطع حربية بحرية (غواصات وسفن)(*)		١٨٥
طائرات مقاتلة		٦٨١
قدرات نووية		-
قدرات كيميائية وبيولوجية		-

* المصدر// الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ،احصائيات مجلس التعاون الخليجي

الخاتمة

إن هدف الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد الخليجي هو هدف يتوافق مع النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، وتستوجبه التحديات الكبرى التي تواجهها المنطقة، ولكن ثمة عدة شروط لتحقيق التقدم على طريق تحقيق هذا الهدف، منها :بلورة رؤية واضحة ومحددة للاتحاد المنشود تتوافق عليها دول المجلس، وتسريع عمليات التكامل والتنسيق بين هذه الدول مع توسيع نطاقها، وذلك على النحو الذي يعزّز من الشبكات والروابط الوحدوية والتكاملية فيما بينها، فضلاً عن تعريف الرأي العام في الدول الأعضاء بهذه الخطوة والتهيئته لها، بحيث يتم توضيح المكاسب التي ستحقّقها الدول الأعضاء من قيام الاتحاد، وتبديد أي هواجس أو مظاهر لسوء الفهم قد تكون موجودة لدى البعض بهذا الخصوص.

لا شك إن قيام مجلس التعاون الخليجي هو نتاج مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية، والتي أدت مجتمعة إلى إنشائه، كما أن الدول الأعضاء قد استفادت من تلك العوامل بل ومن خلالها حققت أهداف إستراتيجية. بمعنى أن الهدف من قيام المجلس لم يقتصر على توجهات محدودة، بل إن الهدف الاستراتيجي للمجلس يتمحور حول الجبهات السياسية والاقتصادية والمنية والعسكرية. وكلها تشكل محاور جوهرية لقيام المجلس ونجاح المجلس بل واستمراريته بفاعلية مرهون بمدى السيطرة والتحكم في مسار تلك الأهداف الاستراتيجية.

---

[1]) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: عشرون عامًا من الإنجازات، كانون الثاني 2002، ص6.

[2]) مجلس التعاون الخليجي : دوافع التأسيس من وجهة النظر الرسمية ، مركز الجزيرة للدراسات ، مسيرة التعاون الخليجي ، في 15/ ك2/ 2015 م، ص1.

3) معتز سلامة ، التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011 / 2012، معهد العربية للدراسات ، دبي ، 2013، ص34.

[4]) مها سعد عبد الكريم، دور مجلس التعاون الخليجي في النظام الاقليمي العربي بعد عام 2003، رسالة ماجستير في العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية ، 2015 ، ص33.

5) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المسيرة والانجاز، الرياض، الطبعة الثامنة ، 2006.

6) احمد عبد القادر مخلص ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة سياسية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العراق ، 1986،ص22.

[7]) مها سعد عبد الكريم ، دور مجلس التعاون الخليجي في النظام الاقليمي العربي بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره ، ص35.

[8]) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: عشرون عامًا من الإنجازات، مصدر سبق ذكره ، ص3.

[9]) مجلس التعاون الخليجي : الدوافع التأسيس من وجهة النظر الرسمية، مصدر سبق ذكره ، ص4.

[10]) حاتم مهران ، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي ، جامعة الجزيرة، السودان ،2006، ص16.

[11]) مواجهة تحديات التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، الامانة العامة للتخطيط التنموي ومجموعة البنك الدولي ، موتمر قطر للتنمية الاقتصادية للفترة 9-12 تشرين الاول ،2006، قطر،ص17.

[12]) الخليج 2013 الثابت والمتحول ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، تحرير : عمر هشام الشهابي ، الكويت ،2013، ص3.

[13]) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: عشرون عامًا من الإنجازات، مصدر سبق ذكره ،ص11.

[14]) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: عشرون عامًا من الإنجازات، مصدر سبق ذكره ، ص13.

[15]) عادل عبد الونيس عرفة ،صناديق الثروة السيادية الخليجية :مشهد الارتقاء وتحديات الأزمة المالية العالمية ، مركز الخليج للدراسات ، الشارقة ،2011،ص16.

[16]) موقع الديوان الاميري دولة الكويت على الموقع الالكتروني :

http://www.da.gov.kw/ara/articles/gulf_cooperation.php

[17]) مجلس التعاون لدول الخليج العربي.. قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، مجموعة مؤلفين ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–الطبعة الأولى 2008، ص44.

[18]) موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981 . 1997)،على الموقع الالكترونية في شبكة المعلومات الدولية : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat

[19]) جمال أمين همام ، الاتحاد الخليجي مسيرة وهدف ، من كتاب الخليج في عام 2014–2015 ، مركز الخليج للابحاث، الطبعة الاولى ،جدة – السعودية ، ص22

[20]) عبد المحسن لافي الشمري ، مجلس التعاون الخليجي وتحدي الوحدة ، رسالة ماجستير (منشورة) ،جامعة الشرق الاوسط ، كلية العلوم السياسية، 2012 ، ص33.

[21]) عبد الخالق عبد الله، الابعاد الحرجة : اتحاد دول الخليج بين الدوافع والصعوبات، تحرير د.معتز سلامة ، مركز الخليج للابحاث ، ملحق خاص مجلة السياسة الدولية ، العدد 196،المجلد 49، 2014 ،ص9.

[22]) حسن ابو طالب ، خطوات ملحة .. كيف نسرع بتحقيق المشروع الاتحادي الخليجي، ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ومركز الخليج للابحاث ،تحرير : معتز سلامة، القاهرة ، العدد 166، المجلد 34، 2014 ،ص15.

[23]) صدقة بن يحيى فاضل ، التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية ، مركز الخليج للابحاث الاستراتيجية 2014، ص35.

[24]) عبد الخالق عبد الله،،اتحاد دول الخليج العربية ..آفاق المستقبل، ملحق خاص بمجلة السياسة الدولية، القاهرة، نيسان ، 2014، ص9 .

25) البيان الصحفي الصادر عن الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للمجلس الوزاري ،مدينة جدة 2 ايلول2012متاح على شبكة المعلومات على الموقع الالكنرني : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي :

http://www.gcc-sg.org/indexda50.html?action=Sec-Show

[26]) مجلس التعاون لدول الخليج العربية متاح في شبكة المعلومات على الموقع الالكتروني :

http://www.marefa.org/index.php/

[27]) محمد السعيد ادريس، اشكاليات الاتحاد الخليجي وتحديات ما بعد قمة الكويت ، المركز العربي للبحوث والدراسات،متاح في شبكة المعلومات على الموقع الالكتروني http://www.acrseg.org/list

[28]) عبد المحسن لافي الشمري ، مصدر سبق ذكره ، ص40.

[29]) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المسيرة والانجاز، الرياض، الطبعة الثامنة ، 2014.ص3.

[30]) عبد الله بن آل خليفة ، الأثر البحريني .. ضرورة الاتحاد لتصحيح التوازن الاستراتيجي في الخليج، مجلة السياسة الدولية ، ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ومركز الخليج للابحاث ، مصدر سبق ذكره، ص17.

[31]) الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ،مصدر سبق ذكره ،ص11.

[32]) عبد الخالق عبد الله ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : طبيعته ومسيرته ، من كتاب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الثانية ، 1999.

[33]) عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، الامن الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليج من كتاب الخليج في عام 2014–2016 الاتحاد الخليجي هو المستقبل ، مصدر سبق ذكره، ص115.

[34]) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ،المسيرة والانجاز، الرياض ،2011،ص23.

[35]) اشرف محمد كشك ، الازمات الاقليمية وانعكاساتها على الاوضاع الأمنية الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي، في كتاب الخليج في عام 2014–2016 الاتحاد الخليجي هو المستقبل ، مركز الخليج للابحاث ، ط1 ، ص140.

[36]) انظر تصريح وكيل وزارة الخارجية الكويتي على شبكة المعلومات الالكترونية على الموقع الالكتروني :
http:/www.raialyoum.com

[3]) اشرف محمد كشك، مصدر سبق ذكره ، ص144.

[38]) عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، الأمن الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي ، من كتاب الخليج في عام 2014–2015، مركز الخليج للابحاث ،ط1،ص114.

[39]) مهى سعد عبد الكريم ، دور مجلس التعاون الخليجي في النظام الاقليمي العربي بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية، 2015،ص32.

[40]) حسن ابو طالب ، خطوات ملحة .. كيف نسرع تحقيق المشروع الاتحاد الخليجي؟ ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ومركز الخليج للابحاث ، مصدر سبق ذكره ، ص15.

[41]) ناصر كامل ، تطوير طبيعي لتجربة فريدة في الاطار العربي ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ومركز الخليج للابحاث ، مصدر سبق ذكره ، ص6.

[42]) حسن ابو طالب ، خطوات ملحة .. كيف نسرع تحقيق المشروع الاتحاد الخليجي؟ ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ومركز الخليج للابحاث ، مصدر سبق ذكره ، ص6.

43) عبد الكريم صالح المحسن ، مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية– الخليجية ، جريدة دنيا الوطن ، على الموقع الالكتروني http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print

[44]) عبد الله الشايجي ، تجاوز الاضطراب .. القيمة السياسية المضافة بالاتحاد الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ومركز الخليج للابحاث ، مصدر سبق ذكره ، ص12.

[45]) ظافر محمد العجمي ، المعضلة الأمنية ومعوقات الاتحاد وضربات اجنحة الفراشة ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ومركز الخليج للابحاث ، مصدر سبق ذكره ، ص19.

46) العلاقات الخليجية التركية لمن الكلمة: الاقتصاد أم السياسة؟، دراسات سياسية ، اخبار الخليج متاح في شبكة المعلومات على الموقع الالكتروني:

http://www.akhbar-alkhaleej.com/13141/article_touch/12357.html

47) سعد حقي توفيق ، السياسة الاقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002–2008 ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2010، العددان 38–39، ص21.

[48]) احمد سلمان، العلاقات الاسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية الدولية ، الجامعة المستنصرية ، الاصدار 27، 2009، ص5.

[49]) المصدر نفسه ، ص10.

[50]) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،المسيرة والانجاز، مصدر سبق ذكره،ص36.

[51]) جاسم حسين ، الصناديق السيادية والأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ، من كتاب الخليج في سياق استراتيجي متغير ،الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2014،ص33.

[52]) احمد السيد النجار ، استثمار فائض الثروة في التكامل الاقتصادي الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ومركز الخليج للابحاث ، مصدر سبق ذكره ، ص34.

[53]) عمر العبيدلي ، اتحاد للتعاون وليس التنسيق ... عراقيل التكامل الاقتصادي الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ومركز الخليج للابحاث ، مصدر سبق ذكره ،38.

[54]) عبد الله باعبود، الاسئلة الاقتصادية الحرجة في مشروع الاتحاد الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ومركز الخليج للابحاث ، مصدر سبق ذكره ،ص40.

[55]) سعود ال غزي ، مجالات التحالف في ظل هيكل عسكري مشترك، مجلة السياسة الدولية ، ملحق خاص وقائع المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ومركز الخليج للابحاث ، مصدر سبق ذكره ،ص25.

56) مجلس التعاون لدول الخليج العربي.. قضايا الراهن وأسئلة المستقبل"،مجموعة مؤلفين ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2008،ص3.

[57]) حسام الدين محمد سويلم ،نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2003،ص23.